

" دراسة في مكامن الخلل الداخلي و اللجوء الى سياسة الاصلاح الإقتصادي "

عبد المجيد راشد

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصري قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف ١٩٩١، تنبئنا أن معدل النمو الحقيقي للنواتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفض من ٨,٧% عام ١٩٨٧ إلى ٣,٥% عام ١٩٨٨ ، ثم واصل انخفاضه ليسجل ٢,٧% ، ٢,٣% ، ١,٢% في أعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، (٢) وقد برزت هذه الاختلالات في بطء نمو القطاعات السلعية ، فقد تدهور النصيب النسبي للقطاعات السلعية في الناتج من ٥٤,٢% إلى ٥٠% عام ١٩٩١/٩٠ ، مما أدى إلى تناقص القدرة الذاتية للمجتمع على توفير الاحتياجات الأساسية والاجتماعية من السلع والخدمات وبالتالي استمرار الاعتماد على العالم الخارجي . وظهرت هذه المشكلة بشدة في قطاع الصناعة الذي يعتمد بشكل رئيسي على استيراد المدخلات الرئيسية من المنتجات الزراعية والسلع الرأسمالية والوسيطه وقطع الغيار وغير ذلك من الواردات الهامة التي تلعب دوراً حاسماً في عملية التنمية . وبسبب علاقات التشابك القائمة بين قطاع الصناعة وأغلب القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فإن تدهور هذا القطاع قد انعكس على النمو الاقتصادي ككل . وبالمثل تدهور قطاع الزراعة ، وتواضعت معدلات الأداء فيه ، وفي الوقت الذي إزداد فيه الطلب على الغذاء بصورة كبيرة مما أدى في النهاية إلى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتي وازدياد الفجوة الغذائية بالبلاد. (٣)

أما معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم) ، فإنه قد بلغ ١٨% ، ١٩,٣% ، ٢٠,٤% في أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ بأرقام البنك الدولي. (٤) ولا يخفي ما

لذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ، إذ أن حدوث التضخم واستمراره لفترة زمنية طويلة يصبح صفة لصيقة تؤدي إلى المزيد من الاختلال الهيكلي في الاقتصاد القومي والاختلال بين الأجور والأسعار ، وتدهور القوي الشرائية للنقود ، كما يؤثر على قرارات الأفراد الخاصة بالاستثمار والإدخار ، بحيث يؤدي إلى ضعف الميل للإدخار وزيادة المضاربات على المباني والأراضي ، والميل إلى تخزين السلع ، والإحجام عن الاستثمار طويل المدى،<sup>(٥)</sup> فالتضخم إذا انطلق من عقاله واندفع بقوة عاماً بعد الآخر ، فإنه يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، لأنه يعرقل الصادرات ويشجع الواردات وينمي ظاهرة هروب رأس المال للخارج ، كما أنه يؤثر على الاستثمار سلباً ، لأنه يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف المقدرة للمشروعات الاستثمارية والخطط الإنتاجية بسبب عدم استقرار قيمة النقود ، كما أنه يشوه اتجاهات الاستثمار حيث يفضل المستثمرون في ظروف التضخم استثمار أموالهم في المشروعات الخدمية ذات العائد السريع<sup>(٦)</sup> . كما أن تأثيره على الإدخار سلبي ، لأنه يخفض من مستوى الدخل الحقيقي ويرفع من الميل للاستهلاك وإلى سلبية سعر الفائدة الحقيقي ، كما أنه يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة ، لأنه يرفع من حجم الإنفاق العام في الوقت الذي تنخفض فيه الإيرادات الحقيقية للدولة ، وحينما تتدهور قيمة النقود في غمار التضخم تظهر ظاهرة الدولار " Dollarization " ، أي هروب الناس من العملة الوطنية واللجوء إلى العملات الأجنبية (كالدولار) الأكثر ثباتاً في قيمتها ، كمخزن للقيمة المدخرة . أما على المستوى الاجتماعي فآثاره جد خطيرة ، لأنه يزيد من غني الأغنياء ويزيد من فقر الفقراء ، كما أنه ينمي ظاهرة الاقتصاد السري والرشوة والفساد الإداري وعمليات التهريب ، والسوق السوداء ... إلى آخره ) وأخيراً وليس أخراً ، يؤدي التضخم إلى تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية.<sup>(٧)</sup>

وظهرت أبرز الاختلالات في سوق العمل في تفاقم مشكلة البطالة سواءً كانت سافرة أو مقنعة، والتي اتسعت بنطاقها لتشغل كافة قطاعات المجتمع المصري ، وخاصة الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العليا.

وقد أشارت الإحصاءات إلى وجود ما يقرب من مليوني متعطل (حوالي ١٤,٧%) من إجمالي القوي العاملة وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦ ، كما أشارت هذه الإحصاءات إلى أن نسبة البطالة بين الإناث قد ارتفعت من حوالي ٦% عام ١٩٦٠ إلى ٤١ تقريباً عام ١٩٨٦ ، هذا مع ملاحظة أن البيانات لا تشمل البطالة الناشئة عن تشغيل جانب من القوي العاملة بأقل من طاقاتها الإنتاجية ، نتيجة توظيف أعداد متزايدة في بعض القطاعات ، الأمر أثر سلباً على إنتاجية العمل .<sup>(٨)</sup>

وعلى الرغم من أنه لا يوجد تقدير موثوق به حتى الآن عن حجم البطالة السافرة في مصر وهناك تفاوت كبير في التقديرات بين المصادر المختلفة . حتى التقديرات التي يصرح بها بعض المسؤولين من حين لآخر تنطوي على قدر كبير من التضارب ، ويمثل التضارب في تقدير حجم أو معدل البطالة أحد الجوانب الهامة لهذه المشكلة ، إذ لا يمكن التعامل مع هذه المشكلة ، التي تعد واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مصر إن لم تكن أخطرها على الإطلاق، ووضع السياسات المناسبة لها إلا إذا كانت هناك صورة كاملة وحقيقية عنها.

وعلى أية حال، لو استندنا إلى التعدادات العامة الثلاثة للسكان التي أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، فسوف نجد أنه طبقاً لتعداد عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٢,٥% من إجمالي القوي العاملة ، وفي تعداد ١٩٧٦ ، يقفز المعدل إلى ٧,٧% ثم إلى ١٤,٧% في تعداد عام ١٩٨٦ . وطبقاً للنتائج الأولية لبحث العمالة بالعينة للفترة ١٩٩٢/٨٩ يرتفع المعدل إلى ١٧,٥% ، وهذه المعدلات كان يناظرها ١٧٥ ألف متعطل في عام ١٩٦٠ ، ٨٥٠ ألف

متعطل في عام ١٩٧٦ ، ٢٠١١ ألف متعطل في عام ١٩٨٦ ، وحوالي ٢٦٧٢ ألف متعطل في عام ١٩٩٢ . وفي ضوء ضعف معدل النمو الاقتصادي ، وما رافقه من ضعف في معدل استيعاب العمالة في السنة الأخيرة ، فضلاً عن العمالة المصرية التي عادت إبان حرب الخليج الثانية وتزايد حالات الكساد والإفلاسات في القطاع الخاص فإن رقماً فعلياً للبطالة يدور حول ثلاثة ملايين عاطل في مصر يعد أمراً مقبولاً.

على أنه من المهم هنا أن نشير إلى أن تلك الأرقام تتعلق فقط بالبطالة السافرة ، ولا تشمل البطالة الموسمية، أي هؤلاء الذين يعملون في موسم أو " مواسم " معينة ، ثم يتعطلون بعد ذلك ، ثم يعملون .... وهكذا . ومن المفضل أن نضم لأرقام البطالة هذا النوع من البطالة وكذلك العمالة المهمشة، أي هؤلاء الذين يتعيشون على أجور تافهة من مهن هامشية لا استقرار فيها .. بيد أنه لا توجد تقديرات عن ذلك .

وفي الجدول الآتي يتضح لنا تطور عدد المتعطلين ومعدل البطالة في مصر للفترة من

١٩٦٠-١٩٨٦. (٩)

السنوات	أعداد المتعطلين " بالألف فرد "	معدل البطالة (النسبة إلى إجمالي القوي العاملة) %
١٩٦٠	١٧٥	٢,٢
١٩٦٢	١١٨	١,٨
١٩٦٤	١٣١	١,٩
١٩٦٨	٢٤٤	٣,١
١٩٦٩	٢١٩	٢,٧
١٩٧٠	١٩٨	٢,٤
١٩٧١	١٥٣	١,٨
١٩٧٢	١٣٥	١,٥
١٩٧٣	١٤٥	١,٦

٢,٣	٢٠٩	١٩٧٤
٢,٥	٢٣٣	١٩٧٥
٧,٧	٨٥٠	١٩٧٦
٢,٨	٢٩٦	١٩٧٧
٣,٣	٣٥٤	١٩٧٨
٥,٤	٥٨١	١٩٨١
٥,٦	٥٩٦	١٩٨٢
٦	٦٣٤	١٩٨٤
١٤,٧	٢٠١١	١٩٨٦

المصدر . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعدادات العامة الثلاثة (١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦)

وتتسم كتلة البطالة في مصر بأربعة خصائص أساسية هي:

① أن الشطر الأكبر من البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم

يجدوا حتى الآن فرصة للعمل.

② انتشار البطالة بين حملة المؤهلات العليا والمتوسطة.

③ ارتفاع نسبة البطالة بين النساء.

④ اتجاه معدل البطالة للارتفاع في الريف في السنوات الأخيرة.

وغني عن البيان القول بأن البطالة لا يجوز النظر إليها على أنها مجرد مشكلة اقتصادية

فحسب ، بل هي قضية اجتماعية وسياسية وأمنية من الدرجة الأولى ، ويمكن القول بوضوح

أن مدى التقدم في علاج هذه المشكلة يجب أن يكون هو المقياس الأهم لمدي نجاح أو ملاءمة

السياسة الاقتصادية (١٠).

أما بالنسبة للعجز التجاري المصري فإنه ارتفع في عام ١٩٩٠ إلى نحو ٦٦٣١ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٩١٨ مليون دولار عام ١٩٨٩ ، كما أنه بلغ نحو ٥,٦ & ٦,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ طبقاً لتقديرات البنك الدولي ، أي أنه كان يدور بصفة عامة عند مستويات مرتفعة تقترب من خمس قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحسوب على أساس سعر الصرف وليس الناتج الحقيقي المحسوب بالدولار وفقاً للقدرة الشرائية للدولار في السوق الأمريكية مقارنة بالقدرة الشرائية للجنيه المصري في السوق المصرية.<sup>(١١)</sup>

أما بالنسبة للديون الخارجية المصرية فقد بلغت نحو ٤٩٩٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ بما يوازي نحو ١٤٥,٧% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المصري وما يوازي نحو ٣٩٩,٣% من حصيللة الصادرات ونحو ٥١٥٠٥ مليون دولار في عام ١٩٨٩ بما يوازي نحو ١٣٨,٤% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونحو ٤٤٢,٣% من حصيللة الصادرات ... وذلك بدون حساب الديون العسكرية طبقاً لتقديرات البنك الدولي عن جداول الديون العالمية ١٩٩٠/٨٩ والموضحة في الجدول الآتي:

### تطور ديون مصر الخارجية ( بدون الديون العسكرية ) خلال الفترة من ١٩٨٤ - ١٩٨٩

بالمليون دولار

السنوات	الديون العامة والمضمونة	الديون الخاصة غير المضمونة	الديون قصيرة الأجل	إجمالي الديون بما فيها الالتزامات لصندوق النقد الدولي	نسبة إجمالي الديون إلى الناتج القومي الإجمالي	نسبة إجمالي الديون إلى حصيللة الصادرات
١٩٨٤	٢٨٤٧٤	٥٠٠	٥٦٥٣	٣٤٨٨٣	١٢١,٣%	٢٥٧,٠%
١٩٨٥	٣٣٠٣٠	٧٥٠	٦١٠٣	٤٠٠٦٧	١٢٧,٠%	٣٠١,٠%
١٩٨٦	٣٦٢١٤	٩٤٧	٦٨٥٥	٤٤١٦٠	١٥٩,٦%	٣٧٥,٣%
١٩٨٧	٤٢٢٦٣	١٠٩٨	٦٢٦٧	٤٩٨٩٠	١٧٣,١%	٤٥٥,١%
١٩٨٨	٤٢١٢٨	١١٣١	٦٥٢٢	٤٩٩٧٠	١٤٥,٧%	٣٩٩,٣%
*١٩٨٩	٤٣١٦٣	١٠٨١	٧١٠١	٥١٥٠٥	١٣٨,٤%	٤٤٢,٣%

\* مقدره

المصدر : البنك الدولي - جداول الديون العالمية ١٩٩٠/٨٩ ، الديون الخارجية للدول النامية ،  
واشنطن ، دي ، سي ، ١٩٩٠ ، الملحق الأول ، ص ٩٢ .

### مبالغ الفوائد والأقساط التي دفعتها مصر لخدمة أعباء ديونها الخارجية

للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

بالمليون دولار

السنوات	الفوائد	الأقساط	إجمالي المدفوعات	معدل خدمات الديون الخارجية	
				% من الصادرات	% من الناتج القومي الإجمالي
١٩٨٤	١٦٠٨	١٤٦٧	٣٠٧٥	٢٢,٨	١٠,٨
١٩٨٥	١٤٥٢	١٥٣٠	٢٩٨٢	٢٢,٥	٩,٥
١٩٨٦	١٥٤٩	١١٩٨	٢٧٤٧	٢٤,٩	١٠,٠
١٩٨٧	٨٧٦	٥٤٠	١٤١٦	١٥,٩	٥,٠
١٩٨٨	١٠٣٣	٧٨١	١٨١٤	١٥,١	٥,٣
* ١٩٨٩	١٣٦٤	١٤٦٦	٢٨٣٠	٢٤,٤	٧,٦

\* مقدره

المصدر : البنك الدولي - جداول الديون العالمية ١٩٩٠/٨٩ ، الديون الخارجية للدول النامية ،  
واشنطن ، دي ، سي ، ١٩٩٠ ، الملحق الأول ، ص ٩٢ ، ٩٣ (باللغة الإنجليزية)

... شئنا أم أبينا، لا بد من الاعتراف بأن شطراً مهماً وكبيراً من الأزمة الاقتصادية ، التي  
تعيشها مصر يعود ، في التحليل النهائي ، إلى أزمة المديونية الخارجية التي حاقت بالاقتصاد  
المصري ، بل لن نتجاوز الحقيقة ، إذا قلنا ، أن ارتفاع الأسعار والخفض المستمر في الدعم  
والزيادة في معدلات البطالة وتدهور معدلات الاستثمار والنمو ، هي جزء من الثمن الذي  
ندفعه ثمن هذا الإهمال ، خاصة بعد أن أصبحت أعباء الديون في نهاية الثمانينيات تلتهم  
الشر الأعظم من موارد مصر بالنقد الأجنبي ، ولم تعد مصر قادرة على التوفيق بين الوفاء  
بأعباء تلك الديون وتأمين الواردات الضرورية من السلع الاستهلاكية والوسيلة والاستثمارية

. ومن هنا جاءت ضرورات إعادة الجدولة في نادي باريس وما رافق ذلك من ضرورة تطبيق برنامج صارم للاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي ..

.. لقد كان هناك اعتقاد خاطئ في بداية الانفتاح، فحواه ، أنه من الممكن تحقيق التنمية وزيادة مستوى المعيشة في الأمد المتوسط بالاعتماد المتزايد على الديون الخارجية دون أن تظهر ضغوط وعوائق في الأجل الطويل ، وكان من جراء ذلك وقوعنا في هذا الفهم الشديد للاقتراض الخارجي، وغاب عن صناع القرار الاقتصادي حقيقة بسيطة وهي أن الاقتراض بالأمس يعني ضرورة السداد اليوم، وأن الاقتراض اليوم يعني ضرورة السداد في الغد ، وأنه إذا جاء " يوم الحساب " ولم نكن مستعدين للدفع والوفاء بالتزاماتنا ، فلا بد وأن نتعرض لضغوط خارجية شديدة من قبل الدائنين .<sup>(١٢)</sup>

.. أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة والذي لعب دوراً كبيراً في تغذية التضخم منذ النصف الثاني من السبعينات وحتى بداية الإصلاح الاقتصادي في التسعينات ، فإنه بلغ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٣,٥% عام ١٩٨٨/٨٧، ثم انخفض حتى بلغ ٢٠% عام ١٩٩١/٩٠.<sup>(١٣)</sup>

ومن المعلوم أن هذا العجز نشأ وتطور بسبب تقاعس الإيرادات العامة عن مواكبة النمو الحادث في الإنفاق العام . وكانت خطورة استمرار هذا العجز، هو أنه يؤدي - عبر وسائل تمويله - إما إلى زيادة المديونية الخارجية حينما تتم تغطيته ، أو جزء منه ، من خلال القروض الخارجية.<sup>(١٤)</sup>

وفي الجدول التالي توضيح للعجز الكلي للموازنة العامة المصرية ومصادر تمويله:

العجز الكلي للموازنة العامة المصرية ومصادر تمويله خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠

١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩	١٩٨٩/٨٨	١٩٨٨/٨٧	
١٠,٠	١٠,٧	١٢,١	١٤,٤	العجز الكلي (مليار جنيه)
(٢٨,٠) ٢,٨	(٢٩,٠) ٣,١	(٢٨,١) ٣,٤	(٣٨,٩) ٥,٦	تمويل خارجي
(٣٣,٠) ٣,٣	(١٩,٦) ٢,١	(٢٩,٨) ٣,٦	(١٧,٤) ٢,٥	أوعية إدارية محلية
(٣,٧) ٠,٣٦٦	(١,٦) ٠,١٧٠	(٣,٣) ٠,٣٩٤	(٩,٠) ١,٣	قروض محلية من مصادر أخرى
(٣٩,٠) ٣,٩	(٥١,٤) ٥,٥	(٣٩,٧) ٤,٨	(٣٤,٧) ٥,٠	الجهاز المصرفي

\* ملحوظة: ما بين قوسين يشير إلى نسبة التمويل.

المصدر : البنك المركزي ، التقرير السنوي، ١٩٩٠/١٩٩١

وقد أدت هذه الإختلالات إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والتي إزدادت حدتها مع التدهور الشديد في حصيله البلاد من العملات الأجنبية ، وذلك في أعقاب انهيار أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية وما تلاه من تأثيرات سواء على حركة الملاحة في قناة السويس أو تحويلات المصريين العاملين بالخارج وتواكب ذلك مع حلول آجال السداد لفوائد وأقساط الديون المستحقة عليها، بعد إنقضاء فترة السماح ، فوصلت المتأخرات إلى أكثر من ١١ مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩٠<sup>(١٥)</sup> .. وكانت تلك الأزمات واحتياج الحكومة المصرية للإتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر وتأكيد الجدارة الائتمانية لمصر لتمكينها من الحصول على قروض جديدة ، عوامل حاسمة في خلق قناعة داخل الحكومة المصرية بالحاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية في السياسات الاقتصادية المصرية لحل الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها مصر منذ منتصف الثمانينات وبخاصة

منذ عام ١٩٨٨ ، كما كان لموقف صندوق النقد الدولي والدول الدائنة وضغوطها من خلال عملية إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة أثر كبير في قبول مصر للانعطاف في سياستها الاقتصادية باتجاه التحرير الشامل للاقتصاد المصري ، فضلاً عن العوامل الداخلية الدافعة في اتجاه انتهاج مثل هذه السياسة والسابق الإشارة إليها .

#### الهوامش

- ١- المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط ١٩٩٢ ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، ص ٣٦٨ .
- ٢- أحمد السيد النجار : الاقتصاد المصري - من نموذج يوليو إلى نموذج المستقبل - ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ط ١ ، ٢٠٠٢ ، ص ١٤٥ والأرقام مأخوذة من
- IMF, World Economic Outlook, 1994, P. 116
- ٣- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، ط ١ ، ١٩٩٣ ، ص ٤٦٤ .
- ٤- أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .
- ٥- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، سابق ، ص ٤٦٥ .
- ٦- د. رمزي زكي ، في وداع القرن العشرين ، تأملات اقتصادية في هموم مصرية وعالمية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ط ١ ، ١٩٩٩ ، ص ٢١٠ .
- ٧- د. رمزي زكي ، السابق ، ص ٢١٢ .
- ٨- التقرير الاستراتيجي العربي ، سابق ، ص ٤٦٤ .
- ٩- د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- ١٠- د. رمزي زكي ، السابق ، ص ٢١٧ .
- ١١- د. أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .
- ١٢- د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .
- ١٣- أحمد السيد النجار ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .
- ١٤- د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .
- ١٥- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢ ، سابق ، ص ٤٦٥ .